المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

8 س [3]

الرباط في: 17 مارس 2016

من وزير العدل والحريات

إلـــــــى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول قضايا الرشوة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لا تخفى عليكم الأهمية التي توليها بلادنا لتخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد، وما تبذله من جهود في هذا الصدد استرشادا بأحكام الدستور والالتزامات الدولية للمملكة، لاسيما بعد مصادقة الحكومة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وما تضمنته من مشاريع تهدف إلى تعزيز ثقة المواطن في المؤسسات وتحسين ترتيب بلادنا في المؤشرات الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد وسيادة القانون.

وبالنظر إلى ما يشكله الزجر من أهمية ضمن استراتيجية مكافحة الفساد إلى جانب تدابير الوقاية والحكامة، فإنني أدعوكم إلى إيلاء العناية اللازمة لقضايا الرشوة وقضايا الفساد المالي بصفة عامة، وذلك بالحرص على:

- التعامل بشكل إيجابي مع البلاغات والشكايات التي ترد عليكم بهذا الشأن، وإعطائها الأولوية في البحث والتحري؛
- تحريك الدعوى العمومية والسهر على حسن سيرها ونجاعتها، كلما توفرت شروط

إقامتها؛

- اتخاذ الإجراءات الاحترازية والتحفظية التي يخولها القانون أثناء البحث وبمناسبة المتابعة، لا سيما فيما يخص حجز وعقل وتجميد الأموال التي يمكن الحكم بمصادرتها؛

-عدم التواني في استعمال طرق الطعن بشأن القرارات القضائية متى اقتضى الأمر ذلك؛

- إلتماس عقوبات رادعة وملائمة من شأنها تحقيق الردع العام والخاص، وتكون منسجمة مع الأهمية التي توليها السياسة الجنائية لهذا النوع من الإجرام، الذي يستنكره الرأي العام الوطني والدولي؛

- المساهمة في تشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد، وذلك عبر تفعيل أحكام حماية الشهود والمبلغين والخبراء والضحايا كما هي منصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية؛

-إشعار هذه الوزارة (مديرية الشؤون الجنائية والعفو) بكل المتابعات والقرارات القضائية الصادرة في هذا النوع من القضايا.

ونظرا لأهمية هذه التعليمات، فإني أطلب منكم إيلاءها ما تستحقه من عناية وإشعاري بكل صعوبة قد تعترضكم بهذا الخصوص. **والســـلام.**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد